

Distr.
GENERAL

S/1998/1186
17 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان أصدره رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس ن. يلتسين، في
١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن الحالة المتعلقة بالعراق (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. لافروف

المرفق

بيان صادر عن رئيس الاتحاد الروسي

صباح يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، شنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هجمات بالقذائف والقنابل على منشآت في العراق، وأحدثت الهجمات خسائر في الأرواح وتسببت في حدوث أضرار مادية جسيمة.

وهذا المسار الذي اتخذته الأحداث، والذي يعارضه الاتحاد الروسي بشكل قاطع، يشير قلقاً بالغ الخطورة وإحساساً بالسخط والانزعاج العميق، فالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن لا توفر أي مسوغ لهذا العمل، فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بقيامهما باستخدام القوة دون استئذان، تكونا قد ارتكبتا انتهاكا فادحا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً ولمعايير وقواعد السلوك المسؤول للدول في الشؤون الدولية. وقد حدثت الهجمات في الوقت ذاته الذي كان مجلس الأمن يناقش فيه مسألة العراق.

وفي الواقع، فإن هذا العمل يقوض مجمل نظام الأمن الدولي، الذي تعد الأمم المتحدة ومجلس الأمن حلقتاه المحورية، وقد بذل الاتحاد الروسي على الدوام جهوداً مستفيضة لضمان التوصل إلى تسوية سريعة لمشكلة العراق. ولا زلنا على ثقة بأن إمكانيات التوصل إلى حد سياسي ودبلوماسي للأزمة العراقية لم تستنفذ على الإطلاق. ويشهد على ذلك أن العراق كان، بوجه عام، يتعاون مع الأمم المتحدة بصورة منتظمة في الشهور الأخيرة.

إنه مما يشير السخط أن البلدان اللذان قاما بهذا العمل العسكري لم يريا أن من الممكن مواصلة السعي لإيجاد حل من خلال الوسائل السلمية. إن الهجمات العسكرية قد أضرت ضرراً بالغاً بالجهود الدؤوبة المبذولة في السنوات الأخيرة لتحقيق تسوية بعد الأزمة في الحالة السائدة في الخليج الفارسي، وتفكيك قدرة العراق على إنتاج أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها.

ويطالب الاتحاد الروسي بوقف فوري لأعمال القوة العسكرية ويدعو إلى ضبط النفس والتعقل من أجل تجنب استمرار تصاعد النزاع، الذي ينطوي على عواقب خطيرة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها وليس بالنسبة للتسوية العراقية فحسب، إن مشكلة العراق لا يمكن أن تحل إلا من خلال الوسائل السلمية على أساس الامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللقانون الدولي.
